جامعة الإخوة منتوري – قسنطينة –

كلية الحقوق

قسم القانون الخاص

تخصص . قانون أعمال

ماستر 1

دروس في مادة منهجية البحث العلمي

الجزء الثالث

(الفرضية و الإشكالية)

إعداد د . نوال لوصيف

nawel.loucif@umc.edu.dz

السؤال : ما هي العلاقة بين الفرضية و الإشكالية ؟

الجـــواب :

يعرف **البحث العلمي** على أنه الدراسة المؤدية عن طريق التتبع و التعمق في معرفة موضوع معين بغرض الكشف عن الحقيقة و الوصول إلى نتائج مقبولة في مجال محدد من العلوم وفق قواعد المنهجية ، حيث تسمح هذه الأخيرة باكتشاف معلومات جديدة حول سلوك الظواهر و تفسيرها ، و العمل المستمر على تطوير هذه المعلومات بالاعتماد على – النظريات التفسيرية ، مجموعة من المعارف المتعلقة بالتخصص ، أدوات جمع و معالجة المعطيات الكمية و الكيفية و التحقق من صحتها – .

تعد **المقدمة** من أهم عناصر البحث العلمي فهي بمثابة المدخل الحقيقي و البوابة الرئيسية له و بهذا المعنى مرآة البحث و توجهاته ، و بيان لطبيعة البحث و الباحث بحيث تعكس صورتهما الحقيقية ، و في هذا الإطار **يتوجب توفر مجموعة من العناصر في مقدمة البحث** نلخصها في عرض شامل لطبيعة الموضوع ، طرح الإشكالية ، وضع فرضيات الدراسة ، ذكر مبررات البحث و أهميته العلمية و

العملية مع تحديد الحدود الزمنية و المكانية لموضوع ، دون أن ننسى الإشارة إلى الدراسات السابقة التي أجريت عن هذا الأخير ، لنبين في الأخير كل من المنهج المعتمد و خطة بحثنا و كذا العراقيل و الصعوبات التي يمكن أن تعترينا أثناء انجاز الموضوع .

يبق الجزء المهم و عماد مقدمة البحث العلمي حسب رأينا متعلقا بالإشكالية و الفرضيات ، و هو ما يدعونا للتساؤل : **إلى أي مدى ترتبط الإشكالية بالفرضية ؟**

سنحاول الإجابة عن هذا السؤال متبعين المنهج الوصفي من خلال الخطة الثنائية الآتية :

المبحث الأول: مفهوم الإشكالية و الفرضية .

المبحث الثاني: دور الفرضية و الإشكالية في تحقيق القيمة العلمية للبحث العلمي .

المبحث الأول : مفهوم الإشكالية و الفرضية

سبق لنا الإشارة إلى الإشكالية و الفرضيات باعتبارهما عنصرين من عناصر معقدة البحث العلمي ، أين يتأكد في كل البحوث العلمية مهما كان نوعها أهمية طرح الإشكالية ، لتبق الفرضيات محل اختلاف حسب نوع البحث العلمي ، لهذا سنحاول من خلال هذا المبحث تحديد مفهوم كل من الإشكالية و الفرضية و ذلك من خلال مطلبين :

المطلب الأول : مفهوم الإشكالية

المطلب الثاني : مفهوم الفرضية

المطلب الأول : مفهوم الإشكالية

يعمل الطالب أو الباحث في مجال البحث العلمي على اختيار موضوع معين يرتبط بظاهرة حديثة تستحق الكشف عنها ، بحيث يقوم بعرض شامل لطبيعة الموضوع و إذا كانت هناك نظريات أو نتائج علمية قد قدمت فيجب الربط بينها و بين المشكلة موضع البحث .

عندما يجتاز الطالب الخطوات السالفة الذكر تكون المشكلة موضوع بحثه بدأت تتضح أكثر من ذي قبل، كما بدأت تظهر صعوبات التناول و تشعب هذه المشكلة وامتدادها إلى مجالات أخرى ، في هذا المستوى يتمكن الطالب من اختيار وتحديد الجزء من المشكلة التي تثيرها الظاهرة المدروسة ، وذلك بتحويل هذا الجزء من المشكلة إلى سؤال يسمى بالإشكالية .

سنحاول في هذه الجزئية الحديث عن الإطار العام للإشكالية و ذلك من خلال تعريف الإشكالية (الفرع الأول) ثم تحديد مصادر الإشكالية (الفرع الثاني) .

الفرع الأول : تعريف الإشكالية

يوضح الباحث الفكرة الرئيسية التي ينطلق منها في الدراسة ليطرح الإشكالية في شكل تساؤل يتطلب حلا أو مسألة علمية قانونية ، و تجدر الإشارة هنا إلى أن الإشكالية تكون أولية حينما يضعها الباحث و يبني عليها فرضياته أو خطة بحثه ، و عندما يجمع الباحث المادة العلمية و يبدأ في دراستها و تمحيصها ثم تنقيحها أو تعديلها و إضافة إليها ما يلزم تصبح نهائية .

حيث أن الإشكالية هي قضية كلية عامة تثير نتائجها الشكوك بحيث أنها تقبل الإثبات أو النفي أو الأمرين معا ، و الإجابة عليها تكون عير مقنعة لهذا نجدها بين أخذ و رد ، و هنا يجب الإشارة إلى أن المشكلة ليست الإشكالية فالعلاقة بين المشكلة و الإشكالية هي علاقة الجزء بالكل ، المشكلة طابعها جزئي بينما الإشكالية طابعها شامل و عام يتناول القضايا الكبرى .

الفرع الثاني : مصادر الإشكالية

الكثير من الباحثين في مجال البحث العلمي تواجههم صعوبة اختيار الإشكالية الأنسب للموضوع، و لكن الأمر يصبح يسيرا عند تتبع عدة مصادر بدءا بقراءة الكتب و المقالات ذات الصلة بالموضوع ، فتبرز لدينا أسئلة و تلوح في أذهاننا و هو ما يشجعنا على دراستها و ضرورة الحصول على إجابة لها و تعرف هذه المرحلة بمرحلة الحس بالمشكلة البحثية ، لننتقل بعدها للخبرات الأكاديمية التي تتمثل في مختلف النقاشات و المحاضرات المنعقدة بخصوص الحديث عن نفس الموضوع أو جزئية منه ، دون أن ننسى مدى تأثير الخبرات اليومية في حياتنا على تحديد الإشكالية فحياتنا ديناميكية تجتاحها أسئلة كثيرة تولد لدينا الخبرة في الاستقصاء ، و حتى المواقف الميدانية كما يشاهد في فضاءات العدالة يعتبر مساعدا في حديد أطر إشكاليتنا .

و عليه تبق مصادر تحديد إشكالية في البحوث النوعية و الكمية محصورة في الخبرة ، النظريات الفقهية ، النصوص القانونية ذات الصلة ، دون أن ننسى المواثيق الدولية من معاهدات و اتفاقيات دولية و عربية و مغاربية كما هو الحال بالنسبة لاتفاقية حقوق الإنسان التي تعتبر مرجع في أي موضوع ، كذلك اتفاقية السياسية لحقوق المرأة ... الخ .

المطلب الثاني : مفهوم الفرضية

تعمل الفرضية على توجيه البحث و تتنبأ بإيجاد العلاقة بين متغيرين أو أكثر ، فتصاغ الفرضيات العلمية في حالة توفر جزء من المعلومة و فقدان جزء آخر منها ، و سنوضح ذلك من خلال وضع تعريف للفرضية (الفرع الأول) ثم الانتقال إلى ذكر أنواعها (الفرع الثاني) .

الفرع الأول : تعريف الفرضية

الفرضية هي تخمين مبدئي لمتغيرين أو أكثر و يشير إلى نتيجة في دائرة الممكن المتوقع و غير المتوقع ، فالباحث يعتمد في وضع فرضياته على إحدى النظريتين ، إما النظرية البحثية و هي تبحث في النتائج المتوقعة بين متغيرات الدراسة مثل كلما زاد العقاب في المجتمع قل الإجرام ، و إما النظرية الإحصائية و يعبر عنها بمصطلحات كمية .

حيث تستند الفرضيات في مصدرها على النظرية ، الملاحظة ، الخبرات الشخصية ، نتائج الدراسات ، الثقافة ، المعرفة ، و ذلك من أجل توجه البحث الوجهة الصحيحة ، ضبط مصدر المعلومات و مدى الحاجة إليها ، كذلك تحديد نوع البحث المناسب للدراسة ، كما تساعد الفرضية على تحديد أفضل الطرق المناسبة للتحليل .

الفرع الثاني : أنواع الفرضية

تقسم الفرضيات إلى فرضيات بحثية و فرضيات إحصائية ، بحيث تصاغ الفرضيات البحثية بطريقة إثباتية تقريرية في صورة جمل قصيرة و بسيطة يعبر من خلالها الباحث عن تفسيره لظاهرة أو استنتاجه علاقة سببية أو ارتباطية معينة و تنقسم إلى فرضيات موجهة مباشرة و إلى فرضيات عير موجهة غير مباشرة ، و يقوم تبني الفرضيات البحثية على أساس دليل أو برهان أو حقائق علمية ، تظهر من خلال الإطار النظري و الدراسات السابقة للموضوع ، و نوضحها كالآتي :

الفرضية الموجهة : يستخدمها الباحث عندما يتوقع أن هناك علاقة مباشرة بين متغيرات الدراسة سواء كانت ايجابية أو سلبية أو أن تكون فروق ذات اتجاه واحد محدد ن كأن يتسبب وجود متغير مستقل في وجود متغير تابع آخر ، أو عدم وجوده يؤدي لعدم وجود متغير تابع و هكذا .

الفرضية عير الموجهة : يستعملها الباحث عندما يريد من خلالها التعبير عن وجود علاقة بين المتغيرات و لكنه لا يعرف بخصوص هذه العلاقة أو لا يمكنه تحديد اتجاه معين لتحديد لتلك العلاقة بين المتغيرات.

أما الفرضيات الإحصائية فتصاغ في صورة رياضية لذلك التفسير و النتائج ، و تنقسم إلى فرضية صفرية و فرضية بديلة و نوضحها كالآتي :

الفرضية الصفرية : تسمى هذه الفرضية بفرضية النفي ، حيث يقدم الباحث الفرضية على أنه لا يوجد هناك أي علاقة أو فرق بين ذات دلالة إحصائية بين متغيرات الفرضية ، و أن الفرق المتوقع يساوي صفر و مرجع ذلك خطأ في تصميم البحث أو عند اختيار العينة أو لمجرد الصدفة ، و عند ظهور علاقة جوهرية بين متغيرات الدراسة فيجب رفض الفرضية الصفرية و قبول الفرضية البديلة التي يتم استخدامها حينها كفرضية بداية .

الفرضية البديلة : هي الفرضية البديلة للفرضية الصفرية كما اشرنا سابقا ، بمعنى أن الباحث يرى عكس ما جاء في الفرضية الصفرية ، و تستخدم كحل مناسب لتحديد العلاقة بين المتغيرات .

المبحث الثاني: دور الفرضية و الإشكالية في تحقيق القيمة العلمية للبحث العلمي

تعد كل من الفرضية و الإشكالية جزءا لا يتجزأ من أهم عنصر من عناصر البحث العلمي ألا و هو مقدمة هذا الأخير ، و المتعارف عليه في البحوث خاصة في مجال العلوم الإنسانية ضرورة وضع إشكالية للموضوع دون السهو عن ذكر الفرضيات و التي تعتبر كحلول أو إجابات مؤقتة يتم البرهنة على صدقها من عدمه في متن الدراسة ، سنحاول من خلال هذا المبحث الحديث عن دور الفرضية في تحقيق القيمة العلمية للبحث العلمي من خلال :

المطلب الأول : أهمية الإشكالية في البحث العلمي

المطلب الثاني : أهمية الفرضية في البحث العلمي

المطلب الأول : أهمية الإشكالية في البحث العلمي

إن الخطوة الأولى في الدراسة العلمية هي تحديد المشكلة البحثية التي ينشد الباحث دراستها والتعرف على أبعادها بصورة دقيقة وتحديد كافة المظاهر التي تتجلى فيها المشكلة سواء كانت صعوبة أو نقصا أو قصرا في المعلومات المتاحة أو تناقضا فيما بينها ، و لابد أن تكون هناك مبررات علمية يسوقها الباحث لدراسة مشكلة بعينها حتى تعد دراستها إضافة علمية جديدة وجيدة .

فمشكلة البحث إذا هي كل ما من شأنه أن يثير تساؤلا أي كل ما يبدو عليه انه يتطلب الدراسة ، فالإشكال يثير تساؤلا معينا .

عرجنا في المبحث الأول إلى الحديث عن تعريف الإشكالية فيمكن تحديد مضمون الإشكالية العلمية من الناحية العلمية بأنها سؤال عام يطرحه الباحث حول موضوع يشغل ذهنه ، يفصل هذا السؤال العام إلى

أسئلة جزئية و بالإجابة عنها يكون الباحث قد أجاب عن السؤال العام ، و هي بهذا المفهوم تحمل في طياتها مدى أهميتها في الموضوع تظهر هذه الأخيرة بشكل جلي عند عوامل اختيارها (الفرع الأول) و ذلك و ما يتماشى و خصائص الإشكالية و كيفية صياغتها صياغة الجيدة ، وتعني صياغة مشكلة البحث تعريف المشكلة وتحديدها بضبط معالمها و وضعها في مجراها الفكري أي أن صياغة مشكلة تؤدي إلى طرح تساؤل حول واقع أمر نريد معرفته في إطار يسمح ببحثه (الفرع الثاني) .

الفرع الأول : عوامل اختيار الإشكالية

هناك معايير لاختيار الإشكالية و التي تتنوع بين عوامل شخصية و عوامل خارجية ، فنكون أمام عوامل شخصية تتعلق بالباحث و تنحصر في اهتمام و كفاءة و مصادر الباحث ، و نوضح ذلك فيما يلي :

_ اهتمامات الباحث : يفترض أن تثير المشكلة البحثية اهتمام الباحث و تشكل تحديا بالنسبة له ، إذ بدون الاهتمام و الفضول المعرفي لا يستطيع الباحث المثابرة و العمل المستمر و هذا يعتمد على خبرته العلمية و جديته .

_ كفاءة الباحث : إن اهتمامات الباحث لا تكفي لوحدها إذ لا بد أن يكون الباحث كفئ حتى يستطيع دراسة الإشكالية التي يريد الكتابة عنها ، ما يستوجب أن تتوفر لديه المعرفة الكافية في الموضوع و كذلك المنهجية و الطرق التحليلية المناسبة .

_ المصادر الذاتية للباحث : بما في ذلك تكلفة البحث فان لم يكن لديه التمويل المالي الكافي فان ذلك سيعيق عمله ، إلا إذا توفر لديه دعم مالي خارجي من جهة الهيئات العلمية التي ينتمي إليها ، ضف إلى مراعاة الوقت الكافي للكتابة .

تقف العوامل الخارجية إلى جانب العوامل الداخلية كمعايير لاختيار الإشكالية ، و تتمثل في قابلية المشكلة التي تحتويها الإشكالية للبحث ، الجدوى ، أهمية المشكلة و مدى إلحاحها ، و أصالة المشكلة البحثية و جدتها ، الوسائل المتوفرة ، مدى أهميتها و علاقتها بالمجتمع و نلخصها في النقاط الآتية :

_ قابلية الإشكالية للبحث : إن الإشكالية تتضمن سؤالا أو عدة أسئلة و ليس كل سؤال يمكن أن يكون مشكلة علمية و لكي يكون السؤال بحثيا يجب أن يكون قابلا للملاحظة أو قابلا لجمع المعلومات حوله ، فكثير من الأسئلة يصعب إجابتها على قاعدة المعلومات لوحدها ، فكثير منها يتضمن قيما يصعب قياسها .

_ أهمية الإشكالية : يفترض أن تركز الإشكالية على مشكلة مهمة و طارئة .

_ الحداثة و الأصالة : يفترض أن تتميز الإشكالية بالحداثة و الأصالة ، إذ لا يوجد مبرر لدراسة الإشكالية التي تم دراستها من قبل الآخرين ، لكن هذا لا يعني أن الإعادة ليس ضرورية إذ أن الإعادة في البحوث المتصلة بالعلوم الإنسانية تلزمنا أحيانا من أجل التأكيد مواطن الصدق و الخطأ في مواقف مختلفة ، كما أن الأصالة في مفهومها العام نادرة فتكون الدراسة استكمالا لموضوع معين .

الفرع الثاني : خصائص الإشكالية و كيفية صياغتها

يجب على كل باحث أن يراعي في إشكالية بحثه الخصائص التالية :

_ أن تكون تساؤل عن العلاقة بين متغيرين أو أكثر .

_ أن تصاغ بطريقة واضحة بعيدة عن الغموض .

_ أن تكون قابلة للمناقشة و البحث وفق منهج علمي يحدد كيفية توظيف المادة العلمية المتحصل عليها .

تجدر الإشارة هنا إلى أنه قد يحدث أن نصادف إشكالية غامضة كما قد يكون الجواب عليها غير معروف، لدا يجب تعريف الإشكالية و صياغتها ، و هذا ليس بالأمر البسيط و السهل إذ يتطلب منا قراءة مكثفة حولها من أجل فهمها و حسن اختيار التساؤل الذي يعبر عنها ، و هو ما يعني أهم مرحلة مرحلة صياغة الإشكالية .

في البداية يجب معرفة أن صياغة الإشكالية هي عبارة عن تحويل مشكلة بحثية إلى سؤال بحثي ، فتتضمن بذلك مفاتيح استفهامية مثل (ماذا ، لماذا ، ماذا يريد الشخص أن يعرف ، لماذا يريد أن يعرف) ، و عليه تشمل عمليات الصياغة هنا ما يأتي :

_ تطوير العنوان : العنوان هو المحور الأساسي للدراسة لأنه يعكس قصد الباحث و على ماذا سيركز في دراسته .

_ بناء النموذج أو الإطار المفاهيمي للدراسة : و ذلك من خلال القراءة حول الإشكالية المراد بحثها ، إذ بدون القراءة المعمقة لا يمكن للباحث فهم الإشكالية أو استيعابها .

_ التعريف بهدف الدراسة : هنا سبقت الإشارة إلى أن الإشكالية عبارة عن تساؤل يتعلق بالعلاقة بين متغيرين أو أكثر، و الهدف على هذا النحو يعتبر تحليل للعلاقة السببية بين متغيرين .

_ وضع أسئلة استقصائية : إذ من الممكن أن نصيغ من السؤال الرئيسي أسئلة فرعية .

_ صياغة الفرضيات : الفرضيات هي تخمينات ذكية هدفها الإجابة عن الإشكالية و التساؤلات الفرعية ، فهي تظهر لنا العلاقة بين المتغيرين .

و بالتالي يجب أن تستحوذ الإشكالية على اهتمام الباحث ، أن تكون ذات قيمة علمية بمعنى أن تمثل دراستها إضافة علمية في مجال تخصص الباحث ، أن يكون لها فائدة عملية بمعنى أن يتم تطبيق النتائج المتوصل إليها في الواقع العملي ، أن تكون جديدة بمعنى عير مكررة أو منقولة ، أن تكون واقعية بمعنى افتراضية ، أن تكون قابلة للبحث بمعنى توفر المعلومات و التسهيلات التي يحتاجها الباحث ، أن تتفق مع قدرات الباحث و إمكانياته ، أن تكون المصادر التي سيعالج من خلالها الباحث الإشكالية موجودة و متوفرة .

و عليه لتكون إشكالية البحث العلمي ناجحة يجب أن يكون الباحث قادرا على صياغتها بالشكل الصحيح و السليم ، حيث يعد تحديد مشكلة البحث العلمي أمرا في غاية الصعوبة ، كما يجب أن تثبت إشكالية الدراسة أهميتها العلمية و ذلك لكي تكون جديرة بالدراسة ، كما يجب على الباحث أن يحرص على صياغتها بالتدريج من العام إلى الخاص.

المطلب الثاني : أهمية الفرضية في البحث العلمي

تعمل الفرضية على جمع المعلومات معا لتمكن الباحث من توضيح الصورة عن كيفية ارتباط المتغيرات ببعضها البعض ، و بتكامل المعلومات يضع الباحث الفرضيات التي تزودنا بالتنبؤ أو الحل الأفضل للمشكلة ، كما تزودنا الفرضيات بإطار لوضع تقدير عن نتائج الدراسة ، و يتضح ذلك من خلال خصائص الفرضية (الفرع الأول) فعندما تكون الفرضية جيدة تكون نتائج البحث كذلك (الفرع الثاني) .

الفرع الأول : خصائص الفرضية

يجب أن تتسم الفرضية بمجموعة من الخصائص في مقدمتها وضوح المفاهيم التي تحتويها ، كما يجب أن تكون الفرضية محددة كذلك قابلة للقياس و الفحص و أن لا تتضمن أحكاما تقيمية ، و في مجمل ذلك تتسم بالموضوعية و البساطة .

يجب أن تصاغ الفرضية بلغة واضحة و محددة بحيث لا تكون كلماتها غامضة أو تحتمل معاني متعددة أو تحتمل تأويلات مختلفة ، و هذا يتطلب استخدام الباحث مصطلحات علمية قانونية محددة المعنى ، و لابد أن تكون الفرضيات قابلة للاختبار و يمكن التحقق منها و الإجابة عليها ، فلا معنى لوضع فرضية يكون من الصعب قياس مدى صحتها سواء كان ذلك بسبب موضوعها أو بسبب عدم

توافر أدوات قياسها ، و أخيرا من المهم أن تكون الفرضية في نطاق إمكانية الباحث من حيث الزمن و الجهد الذي يلزم لاختبارها .

الفرع الثاني : تأثير الفرضية في البحث العلمي

إن اختبار الفرضيات لا معنى له إذا كان هناك قصور في بعض جوانب الدراسة ، بحيث يكون اختبار الفرضية بلا معنى إذا كان احد جوانب أو مظاهر الدراسة ناقص أو به عيوب أو عير مناسب ، و هذه الجوانب أو المظاهر هي تصميم الدراسة ، طريقة اختيار العينة ، طريقة جمع البيانات ، و هذا كله يؤدي إلى أخطاء عند التحقق من صحة الفرضية ، بمعنى آخر الفرضية تؤثر و تتأثر بجوانب و أبعاد الدراسة .

كما تعد الفرضية تبصر بمستقبل البحث ، حيث تعطي مرحلة وضع الفرضيات الباحث بصيرة بمستقبل البحث ، فهي مرحلة التفكير العميق و تصور النتائج و تخمين ما يسفر عنه المجهود الذي بذله الباحث في النهاية .

الخاتمة :

تجمع كل من الإشكالية و الفرضية علاقة ترابط وثيقة فلكل منها أهمية و مكانة في البحث العلمي ، لهذا إذا تخلف أحدهما نقصت القيمة العلمية للبحث العلمي ، فالإشكالية هي التي تطرح خللا ما أو تصورا ناقصا حول موضوع ما أو عدم فهم لمسألة ما أو وضعية غير صحية تفرز لنا غموضا يجب الإجابة عنه ، و إزالة هذا الغموض و تصحيح هذه الوضعية مثل عمل شرطة التحقيق في قضية غامضة تحتاج إلى حل ، و من تم نحتاج إلى طرح عدة أسئلة ينبغي الإجابة عنها ، و هنا يظهر دور الفرضية من خلال العينة التي سيجرى عليها البحث و التي تكون مأخوذة من المجتمع الذي تنطبق عليه نتائج البحث فيما بعد ، لتثري بذلك كل من الإشكالية و الفرضية في النهاية خانة البحث العلمي و تثمن نتائجه لصالح المجتمع و خدمة للجامعة و البحث العلمي .